أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

د. ضويفي حمزة *

ملخص:

تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا وذلك لارتباطها بالعديد من العوامل التي يصعب التنبؤ بها ، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول المعتمدة عليه غير مستقر وعمليات التنمية فها مرهونة بحركة أسعار البترول وعوائده ،ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تعتبر أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد للدول المصدرة مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على استمرارية التنمية الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة انهيار أسعار النفط على المدى القصير وعلى المدى الطويل.

***Abstract* :**

The global oil markets are the most volatile markets, because it's depend on many factors that's are difficult to predict, which made the economies of the countries dependent upon unstable and development processes depend on the movement of oil prices and revenues, through our study we highlight the importance of the relationship of Oil productions quantity and their prices on the markets and also the Fluctuations in their prices, which makes it vulnerable to external shocks that affect the continuity of development which requires actions and measures to address the collapse of oil prices in the short term and the long term.

This paper aims to show the importance of the search for new alternatives to diversify the economy through the employment of oil revenues and strengthen the elements of economic development and the creation of a stable economic environment and an appropriate climate for doing business.

مقدمة :

يعتبر النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس

* أستاذ محاضر - ب- المركز الجامعي الونشريسي- تيسمسيلت.

والصراع الدولي وذلك بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ،إذ يساهم بحوالي 40 % من إمدادات الطاقة العالمية، وسيبقى الوقود الأول للمستقبل القريب باعتباره محور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، نظرا لاحتوائه على كثير من المركّبات المعدنية المهمة وتفرده بالعديد من الميزات التي تجعله فريد من نوعه كالندرة والمشتقات الكثيرة له ،إذ يعتبر مادة أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، بالإضافة إلى أنه يمثل نسبة مهمة من التجارة العالمية ،ومصدرا مهما من مصادر الطاقة المحركة لعجلة الاقتصاد العالمي وعنصراً مهماً ومؤثراً في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية.

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة بجملة من السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذلك بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها.

أ. مشكلة البحث:

ما هي تداعيات انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة ؟.

ب. أهداف البحث:

- تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على الطلب والعرض العالمي للنفط .
- معرفة أثار تغيرات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وإيجاد علاقة إحصائية بين كل من الإرادات النفطية والناتج المحلي الخام.
- إعطاء مجموعة من الإجراءات والتدابير للمواجهة انهيار أسعار النفط على المدى القصير وعلى المدى الطويل.

ج. تقسيم البحث:

للإجابة على هذا التساؤل وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم بحثانا إلى :

- تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية:
- العوامل المؤثرة على أسعار النفط.
- اثر التغير في أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- الإجراءات والتدابير المتخذة للمواجهة انهيار أسعار النفط .

1. تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية.

تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا وذلك لاعتماد العالمي الشديد على وقود ناضب يستخدم في كافة المجالات، ومرهون بالعديد من العوامل الجيوسياسية. حيث شهدت المعدلات السنوية لأسعار سلة خامات أوبك خلال العشر سنوات الماضية عدة تقلبات كان أبرزها في سنة 2009 بنحو 33.4 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008 ،أي بنسبة 35.38 % ليصل إلى 61 دولار للبرميل، مسجلة أقل مستوى لها منذ سنة 2006 ، وكان لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلي(- 0.4 %) الأثر البالغ على هذا الانخفاض[1].

أما الفترة مابين 2013 حتى بداية سنة 2014 شهدت أعلى المستويات لها حيث تجاوز متوسط سعر سلة خامات أوبك 100 دولار أمريكي للبرميل[2] ،ولقد كانت المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي ،ووفرة الإمدادات وخاصة من النفط الصخري الأمريكي وضعف الطلب ، وفي الوقت ذاته كان لارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دوراً رئيسيا في استمرار تراجع الأسعار لتنخفض من أعلى مستوى لها في شهر جويلية 2014 ،وهو 107,9 دولار للبرميل إلى أدنى مستوي لها وهو 26.5 دولار للبرميل في شهر جانفي 2016 ،مسجلة بذلك تراجع بمقدار 81.4 دولار للبرميل ما يشكل نحو 75 %. يذكر أن هذا المستوى من الأسعار لم تشهده السوق النفطية منذ شهر ديسمبر 2003 ،عندما بلغت حينها 26.3 دولار للبرميل ،وقد تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في هذا الانخفاض الكبير وعلى رأسها الوفرة الملحوظة في إمدادات النفط المحام خلال سنة2015، وبداية سنة 2016 فالسوق النفطية اتسمت مؤخرا بتخمة المعروض النفطي حيث وصل الفائض في المعروض النفطي إلى 1.7مليون برميل يومي خلال السداسي الأخير من 2015 ،أما في شهر جانفي 2016 فقد بلغ الفائض حوالي 2.5 مليون برميل يوميا[3].

---

[1] International Monetary Fund ,**World Economic Oulook**-transitions and tensions, www.IMF.org/external/index.htm,2013,p:53

[2] هوروس، سيربوتوفيز سيلفا، **الاستثمار في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتكرير لسنة2013** ،مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 40، العدد 148 ،المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، 2014،ص13.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **النشرة الشهرية**، جانفي 2016 : **إصلاح سياسات دعم الطاقة في الدول الأعضاء في ظل التطورات الحالية في السوق النفطية** ،متاح على < file:///C:/Users/pcmed/Downloads/February%202016-A.pdf>، تاريخ الاطلاع (2016/04/14) ص: 16

الشكل (1): متوسط أسعار الفورية السنوية لسلة خامات أوبك 2005-2015

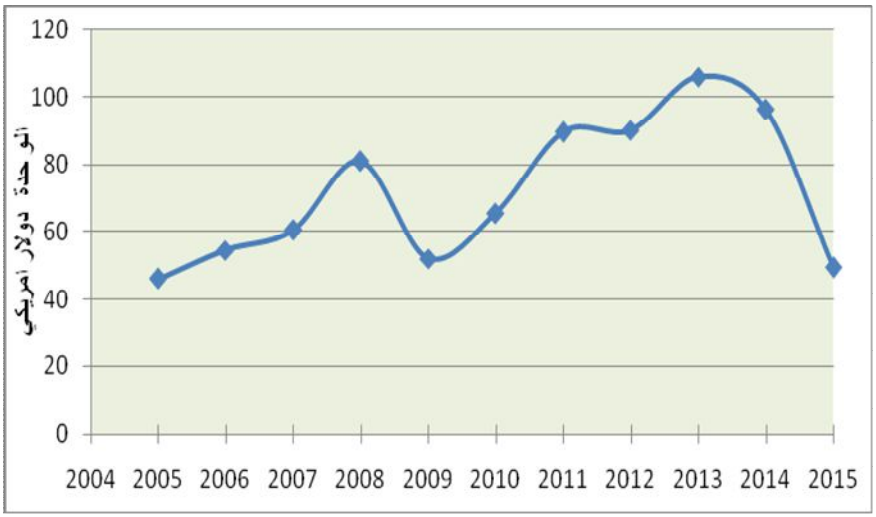

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير السنوي لـ 2013 لـ (OAPC)،ص:87، والنشرة الشهرية جانفي 2016 لـ (OAPC) ،ص37.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط.

يتطلب دراسة العوامل المحددة لأسعار النفط العالمي الإحاطة التامة بعوامل السوق الأساسية المتمثلة في العرضوالطلب على النفط بالإضافة إلى العوامل الأخرى الخارجة على آليات السوق المتمثلة أساسا في التغيرات والأحداث الاقتصادية والسياسية الحاصلة.

1.2 محددات الطلب العالمي على النفط:"يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من اجل تكريره، وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن زيادة السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدة القصير"[7] وعموما هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب العالمي علي النفط أهمها:

أ. النمو الاقتصادي العالمي: هناك علاقة طردية بين كل من النمو الاقتصادي والطلب العالمي للنفط، إذ يعتبر النمو الاقتصادي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي عنصرا أساسيا في التأثير على حجم الطلب العالمي [1].

حيث يلعب دورا رئيسيا في تحديد مستوى استهلاك الطاقة في مناطق العالم المختلفة وما يعزز هذا القول أنه سنة 2000 ،شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات

[1] حمادي نعيمة ، **تقلبات اسعار النفط وانعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة شلف الجزائر ،2009،ص 69

الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الارتفاع في مستويات الأسعار، حيث لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها سنة 2000 حائلا دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو01 مليون برميل يوميا ليصل إلى75.7 مليون برميل أي ما يعادل 1.3 % .

ب. ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن الطاقات البديلة : يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة اعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر،حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط وتزايد الطلب عليه، إلى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية بديلة،حتى تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة، من خلال إجراء دراسات وأبحاث لتأمين مصادر من الطاقات البديلة أو المتجددة والاستفادة منها "كالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية التي سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبة 43.3 % عن اجمالي الطاقات المركبة وطاقة الرياح التي ازدادت بنسبة 18.9% مقارنة بسنة2011 ليصل الإجمالي إلى 248.2 جيغا واط"[1].

2.2. محددات العرض العالمي على النفط: يتأثر العرض العالمي للنفط بعدة عوامل تتحكم فيه أهمها:

أ. المخزون العالمي : يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الاستراتيجي أو التجاري في الدول المنتجة والمستهلكة إلى التأثير على العرض العالمي، وعلى سبيل المثال عندما "قررت وزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 ، أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية بـ 0.1 % إلى 0.5 % من النفط الخام الخفيف و إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل"[2].

ب. احتياطات النفط العالمية: تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج[3]، وتشير تقديرات منظمة الأقطار العربية

---

1 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، **تقرير الأمين السنةالسنوي الأربعون** ،2013،متاح على: www.oapecorg.org ، تاريخ الاطلاع (2015/10/14)،ص ص 167-169

2 International Energy Forum, **Progress Report on the Outcome of the Jiddah Energy Meeting**, 19 Dec 2008 p:21.

3 حمادي نعيمة،**مرجع سابق**، ص:74

المصدرة للنفط إلى ارتفاع احتياطات النفط العالمية المؤكدة من 1266.8 مليار برميل في نهاية سنة2012 إلى 1292.9 مليار برميل في نهاية سنة2014 أي بارتفاع قدره 26.1 مليار برميل ، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 2 %.[1]

ج. الاستكشافات الجديدة : تلعب عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دورا مهما في التأثير على العرض ،بحيث كلما كانت الاستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي، وفيما يخص التطور في هذا المجال فانه في الفترة 1978 – 2012 زاد الاستثمار في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 340 % ، حيث تم بنهاية 2013 تحقيق 177 اكتشاف بزيادة خمسة استكشافات عن نهاية نفس الشهر من 2012 ،بالإضافة إلى ببروز الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 1 مليون برميل يوميا إلى إنتاج الولايات المتحدة وكندا ، هذا فضلا عن الإنتاج المستقبلي المتوقع يتراوح بين 3.5 و8 برميل يوميا بحلول سنة2020[2].

د. الاستثمار في المجال النفطي :منذ بداية التعافي في سنة 2012 نما الاستثمار بمعدل 11 %تقريبا في 2013 وتجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، ويمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها 65% منذ 2009،وتسجل منطقة الشرق الأوسط اكبر نمو ديناميكي في هذا المجال، حيث بلغت الزيادة في الاستثمارات فيها نسبة 21% ويلي الشرق الأوسط في هذا التوجه كلا من أوربا بنسبة 20%، ومنطقة أسيا والمحيط الهادي 17% ،أما أمريكا اللاتينية فتشهد زيادة في الاستثمارات بنحو 14% بينما شهدت مجموعة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفياتي سابقا) والدول الإفريقية نموا استثماريا في مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي أكثر تواضعا قدر بنحو 11%و8 % على التوالي أما في أمريكا الشمالية فبعد ثلاثة أعوام من النمو القوي سجل هذا القطاع ارتفاعا في النمو بـ 2 %[3].

3.2 عوامل خارج آليات السوق : تتأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل خارج آليات السوق (العرض والطلب) حيث أن النفط يتأثر بالعديد من العوامل الجيوسياسية والتي نلخصها كما يلي .

أ. سعر صرف الدولار الأمريكي: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام، من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ،**التقرير الإحصائي السنوي 2015** ، متاح على: <www.oapecorg.org>، تاريخ الاطلاع (2015/4/05)، ص: 8.

[2] نفس المرجع ، ص: 124.

[3] هوروس، سيربوتوفييز سيلفا، **مرجع سابق** ،ص:16.

عقود النفط،الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وهذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة[1].

ب. التنبؤات في الأسواق الآجلة للنفط : يعتقد الكثير من الخبراء بأن التدفقات المالية وأنشطة المضاربين تعتبر عاملا مهما في تقلبات أسعار النفط الخام، لأن التدفقات المالية الكبيرة في السوق العقود الآجلة للنفط تضيف سيولة مهمة للسوق، بالإضافة إلى أنها لا يعكس مستويات الأسعار وتكون أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية.[2]

في هذا الصدد خلص مؤتمر لندن للطاقة" أنه منذ أن استحوذ المستثمرين الماليين على حوالي ثلث عدد العقود المفتوحة في بورصة نايمكس أصبحت لقراراتهم إمكانية التأثير المباشر على اتجاهات الأسعار في السوق، وذلك لأن سلوك المتعاملين في السوق أفرزت ضغوطات على أسعار النفط ودفعتها نحو الارتفاع، والسبب في ذلك يمكن إيجاده في الفرق بين المستثمرين الماليين والمستثمرين التقليديين، فالمستثمرون الماليون يميلون للعمل بشكل أكثر تماسكا كمجموعة بهدف أخذ مواقع مهمة في الأسواق طويلة الأجل لأنها أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما يميلون إلى تقبل المخاطر الآنية لأن مواقعهم في السوق غالبا ما تستند إلى ظروف الاقتصاد الكلي الدولية[3].

ج. الاستقرار السياسي والأمني :الاستقرار السياسي والأمني لا يقل أهمية في التأثير على الطلب النفط عن بقية العوامل الأخرى ، فالاضطرابات السياسية في

---

[1] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم ، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك** ،جامعة القادسية،العراق ،ص:7.

[2] Report On The Outcome Of The Jeddah Energy Meeting ,**op cit**,p :21

[3] سعد الله داود ،**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط روائرها على استقرارا الاسعار** ،مجلة الباحث ، العدد9، ورقلة الجزائر ،2011ص217

بعض مناطق العالم قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس في الحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات ، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط[1].

حيث أصبح النفط أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والسوفييتية، وأيضاً داخل الكتلة الغربية نفسها ضد المصالح الاقتصادية المنافسة، وهذا ما أدى إلى دخول" منطقة الشرق الأوسط "كمركز ثقل رئيس في الإنتاج العالمي للنفط لاحتوائه على أضخم الاحتياطيات إلى حلبة الصراع الدائر بينها،وذلك من خلال[2]:

- الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح النفطية، عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين.

- تشجيع الصراعات الإقليمية بهدف امتصاص الطاقة الاقتصادية والسياسية المتزايدة لدول المنطقة، لشغلها عن صراعها الأهم ضد تحكم الاحتكارات الاقتصادية الدولية في نفطها.

ه. **تضارب المصالح داخل منظمة أوابك** : بالنظر إلى النظام الأساسي للمنظمة، فان استقرار أسعار النفط وانتهاج سياسة نفطية موحدة في السوق العالمية هي مسائل حيوية بالنسبة إلى الدول الأعضاء، بهدف تأمين تدفق العوائد، وضمان إشباع طلب الدول المستهلكة،لكن تضارب المصالح داخل المنظمة وعدم احترام الكثير من الدول لحصصها جعلت أسعار النفط تهبط إلى أدنى مستوى لها، حيث تعمل بعض الدول داخل المنظمة ضمن إستراتيجية حماية مصالح الدول المستهلكة، والحفاظ على مستقبل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وذلك من خلال إصرارها على تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج النفطي في الوقت الذي تكتلت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ضد العالم الثالث ومصالحه[3].

3. **أثر تطور أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:** يحتل قطاع المحروقات موقعنا متميزا في الاقتصاد الجزائري ،ولقد تميزت فترة 2000 -2013 بارتفاع كبير في الموارد النفطية وانعكس ذلك ايجابياً على وضع الاقتصاد الوطني بصورة مؤقتة ، لكن في الوقت الحالي ومنذ الربع الأخير من سنة

---

[1] حمادي نعيمة، **مرجع سابق** ،ص:71.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم ،**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة السورية ، سوريا ، 2010،ص ص:32-33

[3] نفس المرجع، ص:36

2014 ، شهدت أسعار النفط أدنى مستوى لها لتبغ مستويات غير مسبوقة منذ سنة2009، بانخفاض قدر بأكثر بـ50 % منذ شهر جوان الماضي فقط لتصل إلى اقل من 50 دولار للبرميل في سنة 2015، ويطرح هذا التراجع لأسعار عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97 % في تصدير المحروقات.

حيث أنه حسب توقعات صندوق النقد الدولي سوف تسجل العديد من الاقتصاديات المصدرة للنفط عجزا ماليا في حالة استمرار تراجع أسعار النفط ، إذ انه على مدى عدة سنوات ماضية أدت زيادة الإنفاق إلى ارتفاع أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة (أي أسعار النفط التي تتوازن عندها الميزانية العمومية)بسرعة اكبر من ارتفاع أسعار النفط الفعلية، ونتيجة لذلك نجد أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة تتجاوز سعر النفط المتوقع لسنة2014، في عدد من الاقتصاديات ومنها الجزائر1.

ولمعرفة اثر تطور أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر سنقوم بعرض بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي تساعدنا في التحليل والدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول(1) : مؤشرات اقتصادية لاقتصاد الجزائري 2004-2013

الوحدة: مليار دولار

السنة	السعر للبرميل	ص .المحروقات	صادرات أخرى	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	PIB
2004	38.5	31.55	0.66	32.22	17.95	14.27	6151.9
2005	54.6	45.59	0.74	46.33	19.86	26.47	7564.7
2006	65.8	53.61	1.13	54.74	20.68	34.06	8512.2
2007	74.9	59.61	0.98	60.59	26.35	34.24	9408.3
2008	99.9	77.19	1.4	78.59	38.07	40.52	11042.8
2009	62.3	44.41	0.77	45.18	37.4	7.78	9968.0
2010	80.2	56.12	0.97	57.09	38.89	18.20	11991.6
2011	112.9	71.66	1.23	72.89	46.93	25.96	14526.2

1 International Monetary Fund ,**World Economic Oulook- op cit**,,p:54

16115.5	20.17	51.57	71.74	1.15	70.58	111.0	**2012**
16569.2	9.38	54.99	64.38	1.05	63.33	109.0	**2013**
17647.5	0.59	59.44	60.04	1.69	58.34	100.2	**2014**

source : Banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestrielles, disponible sur : http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique, différents nombres .

أ. أثر تغير أسعار النفط على الصادرات : من الجدول نلاحظ أن الإيرادات النفطية تمثل حولي 97 % من إجمالي الصادرات، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط ،حيث "أظهرت بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي واحصائيات الجمارك أن قيمة الصادرات بلغت خلال الأشهر الثلاثة الأولى لسنة2016 ما يقارب 31.11 مليار دولار مقابل 16.17 مليار دولار ، وخلال نفس الفترة من 2014 أي بتراجع قدره 1.30%، وحسب نفس البيانات فإن قيمة الصادرات لم تستطع تغطية سوى 87% من كلفة الواردات في هذه الفترة مقابل 113% في نظيرتها لسنة2014"،متأثرة بانخفاض مبلغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولية[1].

ب. أثر تغير أسعار النفط على الإنفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات : تلعب أسعار النفط دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة، ويظهر الأثر الأكثر احتمالا لانخفاض أسعار النفط على الإنفاق الحكومي من خلال حدوث تخفيض في الإنفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات وتخفيض الواردات غير الأساسية وبالنظر إلى السنوات الماضية نلاحظ اعتماد الجزائر على تمويل إنفاقها الاستهلاكي بالعوائد النفطية حيث نلاحظ من الجدول **(1)** أن الإنفاق الاستهلاكي والواردات يتأثر بالعوائد النفط

حيث أن " الواردات انخفضت من 7.51 مليار إلى 8.2 مليار دولار قبل سنة خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض يقارب 8.41 %.[2]"

ج. أثر تطور أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

من المرجح أن يكون الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على الحساب التجاري للجزائر وميزان مدفوعاته سلبياً باعتبار الصادرات النفطية تشكّل نسبة تصل إلى98

---

[1] وزارة التجارة ، **إحصائيات التجارة الخارجية ،تفاقم العجز التجاري 2015م** متاح على : <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers16/stataps210316ar.pdf> ، تاريخ الاطلاع (2016/4/10) ، 2015،ص1.

[2] وزارة التجارة ،إحصائيات التجارة الخارجية ،تفاقم العجز التجاري لـ2015 ،مرجع سابق ،ص1

%،من إجمالي صادرات البلاد .وبالنسبة للتجارة غير النفطية نجد الجزائر مستوردا صافيا لاسيما للمواد الغذائية(يتم إستراد 30 %من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية [1])، فقد يؤدي تراجع أسعار النفط إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري ،وذلك بسبب تراجع إيرادات المحروقات من 6.46 مليار دولار إلى 3.94 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وهذا التراجع تسببت فيه انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية[2].

د. أثر تطور أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي: من خلال الجدول**(1)** تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 50% الناتج الداخلي الإجمالي ، و لمعرفة شكل هذه العلاقة يمكن تقديرها في شكل نموذج انحدار خطي بسيط يأخذ الصيغة التالية:

الناتج الداخلي الإجمالي $(\hat{G})$ $\hat{Y}) = f$ **x**= $Y_0 + \alpha_1$ بحيث :

- $\hat{Y}$**:** القيمة التقديرية الناتج الداخلي الإجمالي ، وهي متغير تابع الإيرادات النفطية السنوية.

- **x**: الإيرادات النفطية السنوية؛

- Y_0 : مستوى الناتج الداخلي الإجمالي عند انعدام الإيرادات النفطية ؛

- α_1: الميل الحدي للإيرادات النفطية ، والذي يعني انه كلما زادت الإيرادات النفطية ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار α_1؛

ومن اجل تقدير نموذج العلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي الإيرادات النفطية نقوم بإدخال المعطيات الجدول**(1)** إلى برنامج (SSPS) ونحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول (2).

الجدول (2):تقدير واختبار نموذج $\hat{Y} = f$ (x)

المعلمة	قيمة المعلمة	معامل التحديد(R^2)	معامل الارتباط(R)
Y_0	497.1	0.54	0.73
α_1	186.3		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

---

[1] Banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestrielles, disponible sur : http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique, p :26

[2] وزارة التجارة إحصائيات التجارة الخارجية تفاقم العجز التجاري لـ 2015،**مرجع سابق** ،ص:1.

من خلال الجدول يمكن صياغة النموذج المقدر $\hat{Y} = f(P)$ بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

- النموذج المقدر للعلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي و الإيرادات النفطية يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{Y} = f(x) = 497.1 + 186.3\ x$$

- القيمة الابتدائية الناتج الداخلي الإجمالي (Y_0) في حالة عدم وجود إيرادات نفطية يساوي 497.1 مليار دولار ؛

- $\alpha_1 = 186.3$ مليار دولار يعني انه كلما كان هنالك زيادة في أسعار النفط بدولار واحد زاد الناتج الداخلي الإجمالي بقيمة 186,3 مليار دولار ؛

- معامل التحديد R^2 بلغ 0.52 مما يعني 52 % من التغير الذي يحصل الناتج الداخلي الإجمالي يعزى إلى التغير الإيرادات النفطية ، وبالباقي 48 % يعود إلى إيرادات قطاعات أخرى.

- معامل الارتباط R بلغ 0.73، مما يعني أن قيمة الناتج المحلي أن ترتبط بالمتغير المستقل –الإيرادات النفطية –بـ 73% ، وبالباقي 27 % يرتبط بإيرادات قطاعات أخرى ؛

والتمثيل البياني المقدر للعلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي و الإيرادات النفطية يأخذ الشكل التالي:

الشكل (2): تمثيل معادلة خط الانحدار البسيط الناتج الداخلي الإجمالي - الإيرادات النفطية

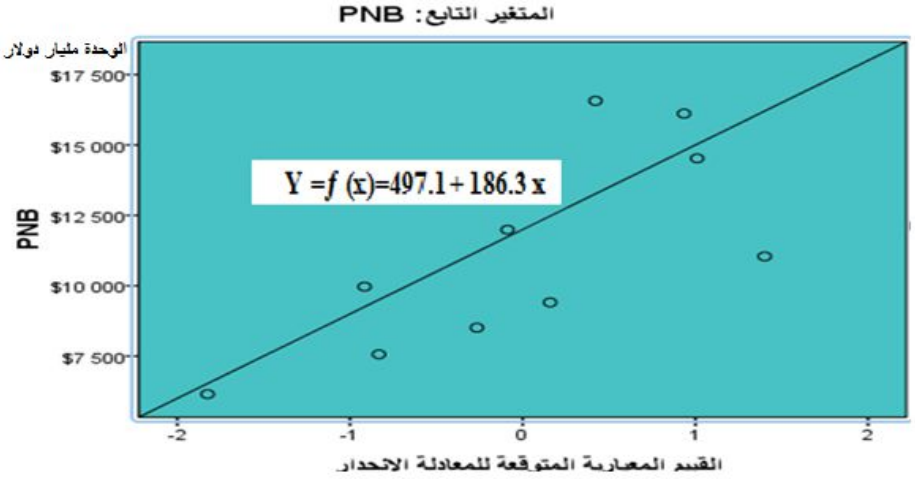

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

4. **الإجراءات والتدابير المتخذة للمواجهة انهيار أسعار النفط:** إن الهبوط الحاد في أسعار النفط سيشكل واقعا اقتصاديا جديد للبلدان المصدرة للنفط في تحقيق نمو متكافئ قابل للاستمرار في الأجل المتوسط، إذ أن تحقيق النمو مرهون بتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرار الاقتصاد الكلي وزيادة التنويع الاقتصادي والتعجيل بخلق فرص عمل جديدة، وبالنسبة للجزائر هناك عدة تدابير يتطلب اتخاذها تتمثل فيما يلي:

1.4 إجراءات وتدابير قصيرة الأجل : هناك العديد من التدابير والإجراءات التي على الحكومة اتخاذها في المدى القصير تتمثل في:

أ. اللجوء إلى احتياطي الصرف: تتوفر الجزائر على احتياطي الصرف في شكل أصول أجنبية يسمح لها بتجنب إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق وفي مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال الثلاث سنوات القادمة ،حيث أنه حسب التقرير السنوي لوزارة المالية "بلغ احتياطي الصرف (باستثناء الذهب) في نهاية سنة 2013 حوالي 206.4 مليار دولار أي ما يعادل 44 شهر من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج[1]".

ب. توظيف أصول صندوق ضبط الإيرادات : يعتبر صندوق ضبط الإيرادات للجزائر من بين الصناديق السيادية الذي أنشئ بموجب قانون2000-2 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ،بهدف امتصاص فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى للمحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على المستوى ميزانية الدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات ، لكن يمكن أن يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية ."[2]وقد قدرت قيمته حسب التقرير السنوي لوزارة المالية بـ 72, 2 مليار دينار نهاية سنة 2014 ، أي ما يعادل 39.7 % من الناتج المحلي الخام وحسب نفس التقرير فإن هذه الإيرادات تسمح للجزائر بتغطية ثلاثة سنوات من الإنفاق"[3].

---

1 Ministre Des Finances ,**la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014**,disponible sur : http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html,p:06.

2 الجمهورية الجزائرية ، قانون ،**القانون رقم 2000-02 المتضمن قانون المالية التكميلي**، الجريدة الرسمية، العدد37، 28 جوان 2000.

3 la note de présentationdu projet la loi de finances pour 2014,**op cit** : p:16.

ج. ترشيد الإنفاق السنة: وذلك من خلال إعادة تقييم خطط الإنفاق متوسطة الأجل وترشيد الواردات من السلع والخدمات، ومكافحة أكبر لتهريب رؤوس الأموال من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وجعل مؤسسات القطاعين العام والخاص تستثمر أكثر في المشروعات العمومية الكبرى (إلى جانب المؤسسات الأجنبية) وتثمين الكفاءات الوطنية لتقليص تكلفة اللجوء المتكرر لمكاتب الاستشارة الأجنبية والاعتماد بشكل أساسي على قدرات الوطنية لتنفيذ المشروعات ،وعدم اللجوء للمؤسسات الأجنبية إلا إذا توفرت هذه الأخيرة على تكنولوجيات حديثة.

2.4 إجراءات وتدابير طويلة الأجل :تتمثل الإجراءات الطويلة الأجل أساسا بتنويع الاقتصاد بعيدا المحروقات وهذه الإجراءات تتطلب فترة طويلة واستراتجية حكيمة تبدأ بتطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الإيرادات النفطية وذلك بتقديم الحوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين ،بالإضافة إلى ذلك التركيز لإيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي[1]:

أ. الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية: حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة من خلال التركيز على تجمعات صناعية جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة بدلا من الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة والشركات الضعيفة الكفاءة والإنتاجية .

ب. إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية:ومن ثم إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا، مع مراعاة ألا يؤدي هذا إلى فقدان التنافسية.

ج. استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية

د. توفير الحوافز الضريبية، و التمويل لتيسير القطاعات الجديدة: من خلال التمويل والدعم من البنوك وصناديق رأس المال ، وهيئات تشجيع الصادرات،حيث أن مثل هذه الإجراءات تساعد في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة بالإضافة إلى ذلك تمكن تخفيف المخاطر.

---

[1] صندوق النقد الدولي ،**هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج** ،متاح على: www.IMF.org ،تاريخ الاطلاع (2015/11/17) ،2014 ص ص:2-3 بتصرف

ه. الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة العالية الماهرات: وهذا يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية ووجود مهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة وذلك برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية متخصصة.

خاتمة :

لا يزال السياق الدولي موسوم بعدد من الاضطرابات التي لها تأثيرها على العوامل المؤثرة على أسعار النفط وعلى اقتصاديات الدول النفطية، والجزائر على غرار الدول المصدرة للنفط شهدت انخفاض حاد في الأسعار النفط الخام وكان للانخفاض الطلب العالمي مقارنة بالعرض بالإضافة إلى ارتفاع الدولار وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسيا في استمرار تراجع الأسعار.

إن الهبوط الحاد لأسعار النفط سيشكل واقعا اقتصاديا جديد للجزائر خاصة وأن الإرادات المالية المتأتية منه تعتبر من أهم مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية، مما يجعل استمرارية التنمية مرهونة بالعديد من العوامل الخارجية والجيوسياسية التي تتحكم فيه، الأمر الذى يجعل الجزائر فى أمس الحاجة أكثر من أيّ وقت مضى إلى البحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، والعمل على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية بتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن القول أن عملية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات تأخذ فترة طويلة تبدأ قبل هبوط أسعار النفط من خلال توظيف عوائد النفط بالنهوض بالتنمية الاقتصادية ، ووضع إستراتجية تنموية متكاملة على المدى الطويل من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن ذكرها باختصار كما يلي:

-إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال بتفعيل الشفافية وتبني إصلاحات فعالة بتحسين البنية التحتية الأساسية وتقديم الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- حوكمة المؤسسات الحكومية وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة والقضاء على البيروقراطية وزيادة الوعي بالآثار المترتبة عن الفساد على مستوى الفرد والمجتمع والتي تعيق تطور الاقتصاد.

-إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص في لعب دور اكبر في الاقتصاد وإقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كأداة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء ؛

-الاستثمار في تدريب الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم والتكوين لتحسين أداء العاملين .

قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية ، قانون ،**القانون رقم 2000-02 المتضمن قانون المالية التكميلي**، الجريدة الرسمية، العدد37، 28 جوان 2000.
2. حمادي نعيمة ،**تقلبات اسعار النفط وانعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة شلف الجزائر،2009.
3. سعد الله داود ،**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط روائرها على استقرارا الاسعار** ،مجلة الباحث ، العدد9، ورقلة الجزائر ،2011.
4. صندوق النقد الدولي ،**هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج** ، متاح على:www.IMF.org ، تاريخ الاطلاع (2015/11/17)،2014
5. قصي عبد الكريم إبراهيم ،**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة السورية ، سوريا ، 2010.
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، **تقرير الأمين العام السنوي الأربعون**، متاح على:www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع (2015/10/14) ،2013.
7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،النشرة الشهرية جانفي 2016: **إصلاح سياسات دعم الطاقة في الدول الأعضاء في ظل التطورات الحالية في السوق النفطية** ،متاح على < file:///C:/Users/pcmed/Downloads/February%202016-A.pdf>،تاريخ الاطلاع (2016/04/14)،2016.
8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط **تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء** ،فبراير 2015.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط **تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء** ،افريل 2015.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ،**التقرير الإحصائي السنوي 2015** ، متاح على:<www.oapecorg.org >، تاريخ الاطلاع (2015/4/05) .
11. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين ، **العلاقة بين أسعار النفط المحام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية**،جامعة القادسية،العراق ،2014.

12. هوروس، سيربوتوفييز سيلفا، **الا ستثمار في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتكرير لسنة2013** ،مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 40، العدد 148 ،المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط ، 2014.

13. وزارة التجارة ، **إحصائيات التجارة الخارجية 2015**،متاح على : http://www.mincommerce.gov.dz ،تاريخ الاطلاع (2016/4/10).

14. Banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestrielles, disponible sur : http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.

15. International Energy Forum, **Progress Report on the Outcome of the Jiddah Energy Meeting**, 19 Dec 2008.

16. International Monetary Fund ,**World Economic Oulook**-transitions and tensions, www.IMF.org/external/index.htm,2013.

17. Ministre Des Finances ,**la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014**,disponible sur : http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html,.